البناء
السنة السابعة / الخميس / 21 نيسان 2016 / العدد 2060
Seventh year / Thursday / 21 April 2016 / Issue No. 2060

«القومي» يزفّ الرفيق أحمد حاج محمود شهيداً: من حيفا إلى ريف اللاذقية معركة واحدة ضدّ عدو واحد

زفّ الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى الأمة وعموم السوريين القوميين الاجتماعيين في الوطن وعبر الحدود خبر ارتقاء البطل الرفيق أحمد عبد الناصر حاج محمود شهيداً، وذلك أثناء تأديته الواجب القومي.

والرفيق البطل، مواليد صليبة ـ اللاذقية 1994، انخرط ضمن تشكيلات نسور الزوبعة العام 2015، بعد أن أنهى دورات عسكرية عدة.

شارك في العديد من المعارك التي خاضها أبطال نسور الزوبعة إلى جانب بواسل الجيش السوري ضدّ المجموعات الإرهابية المتطرفة، لا سيما في معارك جب الأحمر الأولى والثانية، صدد، غمام، دير حنا، برج القصب، ربيعة وكنسبّا، وقد أظهر شجاعة قل نظيرها، وتميّز بمناقبيته وصلابته وإقدامه.

استشهد في معركة اقتحام التلة 1196 عند مشارف كباني ــ ريف اللاذقية، بعد أن خاض إلى جانب رفقائه مواجهة بطولية ضدّ المجموعات الإرهابية المتطرفة، وعن مسافة أمتار قليلة.

والرفيق البطل أحمد حاج محمود الذي ارتقى شهيداً في مواجهة قوى الإرهاب، آمن بقضية تساوي وجوده، وبخيار مقاومة الإرهاب، وهو الذي ترعرع في كنف عائلة اقتلعها الإرهاب الصهيوني من مدينة حيفا في فلسطين المحتلة، وهي من ضمن عائلات كثيرة شاهدت بأمّ العين مجازر وجرائم العدو الصهيوني الإرهابي بحقّ أبناء شعبنا في فلسطين.

إنّ استشهاد البطل الرفيق أحمد حاج محمود في ريف اللاذقية، المنطقة التي ولد وترعرع فيها، هو تأكيد على وحدة المعركة المصيرية التي تخوضها أمتنا ضدّ أعدائها، لأنّ مواجهة الإرهاب في أيّ منطقة سورية، هي مواجهة مباشرة مع العدو اليهودي.

إنّ الحزب السوري القومي الاجتماعي، يعبّر عن اعتزازه بشهادة الرفيق أحمد حاج محمود وبكل شهداء الحزب والجيش السوري والقوى الحليفة المقاومة، ويؤكد أنّ الدماء الزكية والتضحيات الجسام التي تبذل، ووقفات العز التي يقفها القوميون الاجتماعيون، تكتب حكاية نصرنا المحتّم والأكيد على الإرهاب وداعميه.

عهدُنا لشهيدنا البطل، ولكلّ شهداء الحزب والأمة، على مواصلة مسيرة النضال والمقاومة.

هذا ويشيّع الشهيد البطل عصر اليوم الخميس 21 نيسان 2016 في جامع الروضة اللاذقية، وينطلق موكب التشييع من أمام المشفى العسكري في اللاذقية عند الساعة الثالثة بعد الظهر.

تقبل التعازي في منزل العائلة بعد الدفن في جامع الروضة، وأيام الجمعة والسبت والأحد في جامع الروضة للرجال وفي منزل عائلة الشهيد اللاذقية حي الطابيات للنساء. البقاء للأمة.

يازجي واصل تقبّل التعازي بوفاة والدته

واصل بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر يازجي تقبل التعازي بوفاة والدته في معهد اللاهوت – قاعة البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم في البلمند.

ومن أبرز المعزين: وزراء: الإعلام رمزي جريج، الاتصالات بطرس حرب، والشؤون الاجتماعية رشيد درباس، الرئيس نجيب ميقاتي يرافقه مستشاره السياسي خلدون الشريف ووفد، النائبان غسان مخيبر ونضال طعمة، قائد الجيش العماد جان قهوجي، الوزراء السابقون: نقولا غصن، فيصل كرامي، إبراهيم الضاهر، ونقولا نحاس، محافظ عكار عماد لبكي، رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي، قائمقام عكار رولى البابع، عضوا المجلس السياسي في «حزب الله» محمود قماطي وغالب أبو زينب يرافقهما وفد، نقيب أطباء الشمال الدكتور إيلي حبيب، رئيسة المنطقة التربوية في الشمال نهلا حاماتي، مأمورة نفوس الكورة سعاد العامود، وقائد فوج المغاوير السابق شامل روكز يرافقه عضو المجلس العسكري في الجيش اللبناني اللواء سمير سعد.

وحضر معزياً: النائب البطريركي المطران لوقا الخوري، مفتي طرابلس الشيخ مالك الشعار، متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة على رأس وفد، مطران صور وصيدا وتوابعهما للروم الأرثوذكس الياس كفوري، رئيس دير مار الياس شويا البطريركي المطران قسطنطين كيال، مطران عكار وتوابعها للروم الأرثوذكس باسيليوس منصور، مطران حوران سابا اسبر، ممثل مطران القدس عطاالله حنا عماد عيسى، رئيس دير القديس سلوان في دوما الأرشمندريت توما بيطار، رئيس دير سيدة حماطورة الأرشمندريت بندلايمون فرح، الأسقف موسى خوري، أسقف طرطوس اثناثيوس فهد، والأسقف نقولا بعلبكي، قدس المتقدم في الكهنة الأمطش الأنطاكي في ليماسول الأب ميشال سابا، إضافة إلى شخصيات سياسية وروحية واقتصادية واجتماعية وإعلامية وعكسريين ورؤساء بلديات.

يازجي وجريج

من الجولان إلى جنيف ... (تتمة ص1)

للوقوف على السبب لا بدّ من التذكير بأهداف العدوان على سورية أصلاً، واستطراداً الوقوف على الوعود والتمنيات التي حلمت مكونات العدوان بتحقيقها، والتي من أجلها احتشد القاصي والداني فجاء كلّ شاحذاً سيفه من الأقربين والأبعدين، بمن فيهم عرب ومسلمون، اصطفوا خلف أميركا و«إسرائيل» ومعهما الغرب الأطلسي، ليجهز على الجسد السوري ليكون له منه نصيب مما تصوّره «التركة السورية» المستقبلية التي ستنشأ بعد الإجهاز على الدولة الوطنية السورية وليُصار بعدها إلى توزيعها بين أصحاب المصالح من إقليميين ودوليين خططوا لإقامة منظومة حراس المصالح الأجنبية في سورية على أنقاض الحكم الوطني القائم فيها.

وفي هذا الإطار كانت «إسرائيل» تمنّي النفس بتحقيق أمرين أساسيين، أولهما طيّ صفحة الجولان العربي السوري بشطب صفة «محتلّ» عنه والحصول على اعتراف دولي بضمّها له منذ العام 1981، وإغلاق ملف النزاع مع سورية حول الأرض نهائياً، وثانيهما جعل سورية جزءاً من الفضاء الاستراتيجي «الإسرائيلي» خلافاً لما هو الحال الآن وما تشكله سورية من تهديد للأطماع «الإسرائيلية» بوجودها في محور المقاومة الذي يؤرق «إسرائيل» بشكل مؤثر.

أما القوى التي انتحلت صفة المعارضة السورية والمقيمة كلها في خارج سورية، والتي هي في الحقيقة لا تمتّ للشعب السوري ومصالحه بصلة إنما تمثل مصالح دول إقليمية وأجنبية كالسعودية وتركيا وقطر، وترتبط جميعها بالقرار الأميركي.

وقد كان الحلم الوحيد لهذه الجماعات ولا زال منحصراً في تسلم السلطة التي يعلمون أنها لن تؤول إليهم إلا إذا تمّ تجاوز إرادة الشعب السوري، ولذا ابتدعوا ما أسموه «المرحلة الانتقالية» و«الحكم الانتقالي» الذي يرونه بتعيين القوى الأجنبية للمسؤولين في سورية، وتنصيبهم في مواقع السلطة ليتولوا الحكم بصرف النظر عن الإرادة الشعبية لمرحلة مؤقتة أولاً، كما يزعمون ثم تنقلب إلى دائمة بأشكال متعدّدة عبر استيلادٍ الصيغ الموقتة بعضها من البعض الآخر وصولاً إلى إنتاج بيئة تتمكن فيها تلك الجماعات من إجراء انتخابات شكلية تزوّر فيها الإرادة الشعبية وتفرض الإرادة الأجنبية التي تمسح السيادة والقرار السوري المستقل. وبالتالي فإنّ «معارضة الخارج» هي مشروع تسلّط يمثل تلك القوى الأجنبية يراد له أن يتحكم بسورية لمصلحة الخارج وبشكل خاص السعودية وتركيا وأميركا بعد أن انكفأ الآخرون.

ولأنّ إسقاط سورية وتغيير سلطتها هو مصلحة مشتركة بين كلّ هؤلاء، رأينا مدى التعاون والتنسيق بين «إسرائيل» والسعودية فضلاً عن محاولات تفعيل العلاقة الاستراتيجية بين تركيا و«إسرائيل» التي جاهرت أيضاً باحتضان الجماعات الإرهابية التي يصف الغرب بعضها بأنها «معارضة معتدلة» واضطر للإقرار بالصفة الإرهابية للبعض الآخر وامتنع ظاهراً عن احتضانها لا بل ادّعى زوراً بأنه يحاربها، أما «إسرائيل» فلم تجد حرجاً أو غضاضة بأن تحتضن الطرفين وتمدّهما بالمساعدات على أنواعها العملاني واللوجستي، بما يمكنها من أداء مهامها الإجرامية.

ولكن ورغم كلّ ما بذلته القوى المعتدية على سورية فإنّ العدوان فشل في تحقيق أهدافه وصمدت سورية، صموداً تنامى وتراكمت إنجازاته إلى الحدّ الذي جعل الأساسيين في قيادة معسكر العدوان يقرّون في سرّهم بالفشل ويدعون إلى وقف العمليات القتالية، بخاصة بعد أن لمسوا أنّ استمرار القتال في الوقت الحاضر لن يكون لمصلحتهم في ظلّ موازين القوى التي تبلورت في الثلث الأخير من السنة المنصرمة. ومع هذا الإقرار اضطروا للتظاهر بقبول ما كانت تنادي به سورية وحلفاؤها منذ البدء ودعوتها إلى حل سياسي مترافق مع حرب على الإرهاب يشارك فيها الجميع.

أما الموقف الحقيقي لمعسكر العدوان فقد توزع تحت عنوانين: الأول تمثل بالسلوك الأميركي الذي تظاهر بالرغبة في التحوّل إلى العمل السياسي لإخراج سورية من الأزمة وإجراء مراجعة للنظام السياسي القائم فيها، بحيث يمكّنها من زرع عملائها في الدولة ليتقاسموا السلطة مع الحكومة الحالية مع أرجحية لهم، فإنْ لم توافق الحكومة السورية على الأمر كانت مماطلة لتمييع الحلّ وكسب الوقت علّها تستطيع القيام بعمل ميداني مؤثر يؤول إلى تغيير موازين القوى ويفرض على الحكومة السورية ما تريده أميركا. ولأجل ذلك تحدّثت المخابرات الأميركية عن الخطة «ب» والخطة البديلة في حال لم يتقدّم العمل على المسار السياسي.

والثاني تمثل بما كنا فصّلناه في مواقف سابقة، وهو المشروع الصهيوسعودي، الذي ينطلق أصحابه من رفض أيّ حلّ سياسي لا يفضي إلى تسليم عملاء السعودية و«إسرائيل» كامل السلطة السورية، وبشكل حصري بصرف النظر عن قبول الشعب أو رفضه، مشروع يتضمّن عرقلة العملية السياسية القائمة في جنيف الآن، ثم التحشيد العسكري في الميدان والاستعانة بـ«إسرائيل» لـ«الانقضاض» على حزب الله بعد تفجير الوضع الأمني اللبناني، بما يسهّل على «إسرائيل» المهمة. وبالتالي فإنّ الخطتين الأميركية الصهيوسعودية تلتقيان عند عرقلة العمل السياسي والاستعداد للعودة للميدان، لكن كلاً منهما بطريقة.

ورغم أنّ السعودية قامت بكل ما تقدر عليه في إطار هذا المشروع من شيطنة حزب الله ومحاصرته، وحملت أكثر من هيئة ومنظمة إقليمية على إدانة أعماله بوصفها وفق العين السعودية «إرهابية»، إلا أنها فشلت في أمرين أولهما الأمن اللبناني فلم تستطع تفجيره، بسبب عدم توفر الأرضية والبيئة المناسبة، وثانيهما تعزّر تنفيذ الهجوم «الإسرائيلي» الذي كان مشروطاً بسبق التفجير الأمني في لبنان، وعدم تحقق الشروط التي تمكن «إسرائيل» من العدوان (القدرة على الانتصار، القدرة على احتمال الردّ، القدرة على صرف الإنجاز إن تحقق) ولم يبق بيد السعودية إلا متابعة العدوان على حزب الله، وتعطيل العملية السياسية وإسقاط الهدنة في الميدان السوري. ولتنفيذ ذلك أوعزت السعودية للجماعات الإرهابية التي تديرها بالتحلّل من الالتزام بقرار وقف العمليات العدائية وإشعال الجبهات كلها، من أجل استدراج الجيش السوري إلى الردّ، ومن ثم تحميله مسؤولية انهيار الهدنة ووقف العملية السياسية.

أما «إسرائيل» التي باتت على قناعة بفشل العدوان وبقاء سورية في موقعها الاستراتيجي، مهما كان الحلّ الآتي، وعجزها عن الإجهاز على المقاومة التي باتت باعتراف كلّ المعنيين في «إسرائيل» تمتلك القدرات التي تمكّنها من إرساء توازن الردع الاستراتيجي معها، ما يحول دون اتخاذ «إسرائيل» أيّ قرار بالحرب على لبنان، ثم جاءت صفعة أخرى لـ«إسرائيل» من الورقة الخلفية التي قدّمها دي مستورا للمباحثات، حيث ورد النص على «الالتزام باستعادة الجولان بالطرق السلمية»، ورغم أنّ هذه العبارة فيها من السلبيات ما يجعل القبول السوري بها مستحيلاً، لأنه يُسقط حق سورية بتحرير أرضها بكلّ الوسائل إلا أنّ فيها إيجابية لا تُنكر عبر التأكيد على سورية الجولان المحتلّ، خلافاً لقرار «إسرائيل» بضمّه في العام 1981.

في مواجهة هذا الإخفاق أقدمت السعودية على تفجير الوضع الميداني في سورية، واتبعته بوقف المباحثات في جنيف للضغط على المعنيين علّها تنال شيئاً مما حلمت به ولجأت «إسرائيل» إلى عملية استعراضية بعقد جلسة حكومتها في الجولان المحتلّ وأعلنت أنها باقية فيه إلى الأبد. وفي هذين الأمرين تعبير عن إحباط لدى الطرفين فضلاً عن كونه يشكل تحدياً للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذي اعتمد القرار 2254 الذي على أساسه جرى العمل على المسار السياسي، كما قرارات الأمم المتحدة الأخرى التي تؤكد سورية الجولان ووجوب الانسحاب منه.

أما سورية ومعها حلفاؤها فقد عرفت كيف تواجه التحدّي، ولم تنتظر؛ فكان منها الرفض القاطع للاستعراضات «الإسرائيلية» والتمسك بالجولان وبالحق بتحريره وبكلّ الوسائل، والإصرار على متابعة العمل على المسار السياسي، بقطع النظر عما يجري في الميدان الذي تستمرّ فيه مواجهة الإرهاب بالقدر الذي يقتضيه الموقف لمنع الجماعات الإرهابية من تحقيق أيّ مكسب فيه. وبالفعل نجحت سورية أيما نجاح وعلى الاتجاهات الثلاثة ما أدّى إلى:

1 ـ إحراج الأمم المتحدة والقوى الدولية التي واصلت المباحثات في جنيف، رغم انسحاب ممثلي السعودية منها.

2 ـ عودة القوى الدولية إلى رفض الموقف «الإسرائيلي» والتمسك بالهوية السورية للجولان والتأكيد على الانسحاب منه.

3 ـ منع الجماعات المسلحة من تحقيق إنجازات ميدانية مؤثرة.

4 ـ استمرار العمل بالخطط الموضوعة لاستعادة السيطرة على ما تبقّى من أرض سورية أفسد الإرهابيون أمنَها.

5 ـ التمسك بالفهم السوري لعبارة الانتقال السياسي، لكونه انتقالاً من وضع أراده الشعب إلى وضع جديد قرّره الشعب وارتضاه، وإسقاط كل ما عدا ذلك من مشاريع.

العميد د. أمين محمد حطيط

كتاب مفتوح ... (تتمة ص1)

إلا أنه سيكون مدعاة للاستغراب الحقيقي أن نجد أنّ نسبة ما تخصصه السعودية لمجال صناعة الرأي العام، وهي التي تقودها عقول لا ترقى في مدنيتها ومواكبتها للعصر وضروراته لما يفترض أنّ محور المقاومة يدركه ويتقنه أفضل منها عشرات المرات، فتنفتح على نخب ومثقفين لا يشبهونها وتكفيها شراكتهم بالعداء لمن تراهم أعداءها، وتطلق فضائيات محترفة لمعايير فنية وصناعية ومهنية، وتعرّى فضائيات لا تشبه وهابيتها، وأخرى تفيض عنها تطرفاً ودموية، وتصدر صحفاً من المستوى العالمي وتنفق لصحف ومؤسسات إعلامية غربية وتخصص موازنات لكتاب أعمدة الصحف العالمية الكبرى، من توماس فريدمان إلى سواه من زملائه، ويخصص ملكها صفحة تحمل اسمه على تويتر، لكن المصيبة ستكون وليس الاستغراب عندما نعلم أن تنظيماً حديث الولادة هو «داعش» يكاد يكون القوة السياسية المنظمة الأولى على مستوى العالم في إتقان استخدام التقنيات الحديثة وصناعة الرأي العام، والتحرك عبر شبكات التواصل، وهنا لا تكفي حجة ضعف الموارد، لأنّ السبب هو العقل الذي يدير توزيع هذه الموارد وهي الوقت أولاً والبشر ثانياً والمرونة ثالثاً والمال والتقنيات رابعاً.

– رغم هذا يتفوّق محور المقاومة في الحرب الإعلامية، لأسباب لا تتصل بامتلاكه خطة فاعلة ورؤية فاعلة لكيفية الفوز بالحرب، بل لاستناده على ثلاثة مصادر قوة، هي أنه صانع الحدث بانتصاراته، ما يجعل وسائل إعلام أعدائه تخضع له وتُجبر على معاملته كحدث وخبر وحالة لا يمكن تجاهلها، والثاني أحقية القضية والثالث مصداقية التعامل مع الحقيقة والمعلومة، أما الأهمّ وهو الرابع فيتجسّد بامتلاكه قادة عباقرة وذوي كاريسما مذهلة ومصداقية عالية، يُبهرون بتفوّقهم وحضورهم الساحر مقارنة بالحضور المنفر والبائس والهشّ لقادة معكسر أعدائهم. ويكفي الاستعراض لرموز محور المقاومة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير خارجيته سيرغي لافروف إلى القيادة الإيرانية من مرشد الجمهورية السيد علي الخامنئي إلى رئيسيها المتعاقبين أحمدي نجاد والشيخ حسن روحاني ووزراء خارجيتها وآخرهم محمد جواد ظريف، والرئيس السوري بشار الأسد ووزير خارجيته وليد المعلم وصولاً للشخصية المذهلة في تأثيرها لسيد المقاومة السيد حسن نصرالله. وفي المقابل شخصيات يكفي منها الملك السعودي وتلعثمه كلما تكلم ووزير خارجيته الذي صار بتصريحاته مسخرة دبلوماسية متنقلة.

– هذا التفوّق الذي يسمّى علمياً بالفطري، تنبّه له العدو، واسترخى لأهميته أصحابه، وهم على يقين من أنّ الحق والقضية يمنحان مصداقية للخطاب، ولو وضعت في تسويقه وسائل أضعف، فدخلنا حرباً من نوع جديد، هي حرب العقوبات، التي تشبه حرب العقوبات المصرفية وتختلف عنها. تشبهها بأنّ هذا النظام الذي تشتبك معه في الميدان ويقوم على معادلة الحرية، في النشاط المالي والأداء الإعلامي، يقرّر في توقيت معيّن الانقلاب على قوانين اللعبة، ويشرع ما يتيح له حرمانك مما تتيحه منظومته المالية والإعلامية، فتكتشف فجأة أنك تقترب في العراء، مضطر مالياً لحمل أموالك نقداً لشراء القمح، لأنّ قراراً أميركياً يكفي لملاحقتك مصرفياً حتى في بلدك، وتكتشف أنّ الأقمار الصناعية تقفل أمام قنواتك التلفزيونية، وصورك تلاحَق على شبكات التواصل، وغداً سيمنع بثك عبر الإنترنت، وبعد غد ستقفل حسابات الفايسبوك والتويتر التي تعود لرموزك التي ستتمّ ملاحقتها إسماً إسماً، ورغم كل أهمية الانتصارات في الميدان ستحرم من إعادة تشكيل وعي الرأي العام وفقاً لما تعنيه بنسبة كبيرة، وهنا تتساءل هل المسألة مجرد عقوبة ومحاولة للخنق والتضييق، كما هو حال العقوبات المالية والمصرفية، فيكون الجواب بالفرق بينهما، أنّ إعلام المقاومة وخصوصاً «المنار» يفعل فعله في كلّ المجتمعات العربية وعلى مساحة العالم، وأنه ينجح بخلق متابعين ومتأثرين بخطاب المقاومة وقائدها من شعوب وفئات وطوائف وبيئات اجتماعية، لا تشبه الهويات التي يختزنها خيار المقاومة دينياً وطائفياً وعقائدياً، ولولا النجاح لما كان القلق ولا الخوف ولا الحظر الذي يتخطى العقاب ليصير سياسة.

– المقاومة في لبنان هي المعنيّ الأول اليوم بالمبادرة، لخطة تطرح للتداول من موسكو إلى طهران إلى دمشق، لتصحيح مسار الحرب الإعلامية وإعادة النظر بالمعادلة التي تخاض الحرب على أساسها، والخطة هنا ليست انتقال المنار إلى القمر الروسي ولا المناشدات أو مشاريع الالتفاف بحزمة للدولة اللبنانية تضمّ المنار، للعودة عبر نايل سات، بل خطة جبارة عملاقة تليق بالمقاومة وقوتها وما تمثل، تقول إنه من غير الجائز أن يكون الفكر المقاوم رهينة معايير ومقاييس تضعها شركة اسمها فايسبوك، تافهة فكرياً، لكنها تضمّ ملياراً ونصف مليار شخص متصل، وتمتلك وحدها أقماراً صناعية بعدد يفوق ما تملكه روسيا والصين وإيران، ومثلها ومثلها كثير، أليس مدعاة للسؤال، ألا يكون من ضمن برنامج محور المقاومة أن يشغل بدلاً من القمر أقماراً صناعية هي بوابات اقتصادية للاستثمار في أسواق الاتصالات والانترنت، وألا يكون من تشكيلات حضوره مثال للفايسبوك، فيأتي المثال والمنافس من المصدر ذاته، تويتر وأنستغرام ومثلها الكثير؟

– صار النصر مشروطاً بالانتصار في ساحات تقنية الإعلام، وخوض الحرب الإعلامية بمعايير إبداعية جديدة، غير تقليدية، تنطلق من كون الإعلام صناعة يجب أن تخضع لمعايير الصناعة.

#متضامن_مع_المنار

ناصر قنديل

أوباما وسلمان ... (تتمة ص1)

مبادرة بري خرقت الجمود

لم ترتق هيئة الحوار الوطني في جولتها الـ17 أمس، إلى الواقع المزري الذي يعيشه لبنان بدءاً بفضائح الفساد السياسي والمالي والأمني، مروراً بالسجالات الإعلامية ولا انتهاءً بأزمة النظام السياسي التي تعكس عجز القوى السياسية عن انتخاب رئيس للجمهورية أو الاتفاق على تفعيل عمل المؤسسات.

وحدها مبادرة رئيس المجلس النيابي نبيه بري لعقد جلسات تشريعية التي قدمها خلال الجلسة خرقت الجمود السياسي السائد، وتتضمّن المبادرة أن تجتمع هيئة مكتب المجلس لوضع جدول أعمال الجلسات العتيدة وفق «تشريع الضرورة»، على أن يكون من ضمنه قانون الانتخاب، وإذا وافقت، تُعقد الجلسة. وسيتعين على الهيئة العامة للمجلس أن تعيد ترتيب أولوياتها، فتعيد النظر بما كانت أقرته سابقاً لناحية أن قانون الانتخاب يجب ألا يُقرّ في غياب رئيس الجمهورية، فإذا تراجعت عن هذه التوصية، يبحث القانون وقد يُقرّ قبل انتهاء دورة المجلس نهاية أيار. وقد أعطى بري مهلة للمتحاورين لآخر الأسبوع لإبداء الرأي حولها. لكن هذه المبادرة لم تشكل محطّ إجماع، حيث ظهرت مواقف المتحاورين لدى خروجهم من الجلسة تبايناً، فـ«التيار الوطني الحر» ممثلاً بوزير الخارجية جبران باسيل قال: «لم نتفق على شيء والقصة قصة عدالة ومساواة بين اللبنانيين، ومنطق العدالة بينهم فقد»، واصفاً ما يحصل بالـ«مناورة لعدم طرح أو إقرار قانون الانتخاب»، في حين أيّد الطرح أفرقاء آخرون من بينهم وزير الاتصالات بطرس حرب والرئيس نجيب ميقاتي. واستدعى موقف باسيل رداً مباشراً من وزير المال علي حسن خليل إذ قال «لم نسمع تحفظاً على طاولة الحوار على عقد جلسة تشريعية».

(التفاصيل ص. 2)

سجال جنبلاط – المشنوق إلى انحسار

وأمس، سجل انحسار السجال الساخن بين رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط ووزير الداخلية نهاد المشنوق، بعد الاتصال الذي حصل بين الرئيس سعد الحريري وجنبلاط مساء الثلاثاء، وتم الاتفاق على وقف التراشق الإعلامي بين الطرفين. وقد رفض عضو كتلة اللقاء الديمقراطي النائب علاء الدين ترو في اتصال لـ«البناء» التعليق على هذا الموضوع، بينما أكدت مصادر مستقبلية لـ«البناء» أن هذا الخلاف يعالجه الحريري وجنبلاط.

ونقلت مصادر نيابية عن مقربين من جنبلاط لـ«البناء» أن «جنبلاط هو الذي طلب من أبو فاعور شن حملة على المشنوق بسبب التضييق الذي يمارسه على الشرطة القضائية التي يعتبرها جنبلاط الجهاز الأعلى في الطائفة الدرزية وموقع يخصّه بشكل مباشر، فضلاً عن أن المشنوق يضيق على كل طلبات جنبلاط والحزب الاشتراكي في وزارة الداخلية ولا يتم التعاون معها، فضلاً عن أن مستشاري المشنوق الدرزيين لا يكنّان الولاء لجنبلاط ويقفان حجر عثرة أمام جميع طلباته في الداخلية».

14 آذار إلى الانهيار؟

وعن أسباب وقف الاشتباك بعد اتصال الحريري بجنبلاط قالت المصادر: «الطرفان شعرا بأن من مصلحتهما التوقف عند هذا الحد، لأن فريق 14 آذار بات في وضع صعب وانكشفت فضائحه أمام الرأي العام ما اضطر الحريري إلى العمل على ضبضبة الوضع مع جنبلاط بأي طريقة، لأن العقد العام لـ14 آذار بدأ بالانفراط ويتدرج إلى الانهيار بدءاً بتردي علاقة الحريري مع رئيس القوات سمير جعجع، ثم التشققات والخلافات في البيت المستقبلي نفسه إلى ظهور فضائح الإنترنت وقوى الأمن الداخلي والآن تصاعد الخلاف مع جنبلاط؛ ما يعني وصول هذا الفريق إلى وضع سياسي مأساوي سينعكس أولاً وأخيراً على الحريري وتياره بشكل خاص لا سيما على أبواب الاستحقاقات الانتخابية».

ورجحت المصادر أن تنحصر دائرة الاشتباك الإعلامي بين الطرفين، «إلا إذا استمر جنبلاط بتصريحاته التويترية والفايسبوكية النارية، فضلاً عن أن لجنبلاط سوابق في عدم الالتزام بالاتفاقات والعهود».

.. والمستقبل اتخذ القرار!

ولفتت المصادر إلى أن «تيار المستقبل يدرك تورط مدير عام هيئة أوجيرو عبد المنعم يوسف في فضيحة الإنترنت، وتيقن بأن الفضيحة لا يمكن لها أن تمرّ مرور الكرام أو حصرها أو استيعاب مفاعيلها بعد فضحها أمام الرأي العام، وأنها ستطال رؤوساً كبيرة في المستقبل وغيره وستتسبب بخلافات مع أطراف سياسية حليفة له، لذلك اتخذ قراراً منذ أسابيع برفع الغطاء عن يوسف وحصر التهمة به، لأن مصلحة المستقبل تقتضي ذلك في الوضع الراهن».

وحذرت المصادر من أن «هذا الملف لا يمكن أن ينتهي عند هذا الحدّ، أي بمحاسبة يوسف فقط وتبرئة من وراءه ومَن غطاه، بل تجب محاسبة جميع المتورطين والمتواطئين وإعادة الأموال المهدورة إلى الدولة، وإلا فالملف لن ينتهي».

وعلى صعيد ملف الإنترنت غير الشرعي، كلف المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود رئيس قسم المباحث الجنائية المركزية العميد موريس أبو زيدان التوسع في التحقيق، في ضوء محضر التحقيق المنظم من قبل مخابرات الجيش في شأن الإنترنت غير الشرعي، ومخابرته بالنتيجة.

لائحة أميركية بأسماء أشخاص وشركات

على صعيد آخر، تتجه الأنظار إلى كيفية تعامل المصارف اللبنانية بعد إصدار مكتب وزارة الخزانة الأميركية لمراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) مراسيمه التطبيقية لقانون «منع التمويل الدولي لحزب الله» متضمنة لوائح بـ95 اسماً لمسؤولين سياسيين ورجال أعمال وشركات ومؤسسات تعتبرها واشنطن مرتبطة بحزب الله، وفي مقدمها الأمين العام السيد حسن نصرالله.

وميّزت مصادر مطلعة لـ«البناء» بين الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في القانون الأميركي وبين أسماء الشركات، واعتبرت أن «أسماء الأشخاص لها أبعاد سياسية ومعنوية وليس مالية، لأن هذه الشخصيات لا تملك حسابات في المصارف اللبنانية ولا في المصارف الخارجية، وبالتالي لا مفاعيل قانونية ومالية ومصرفية للقانون الأميركي، أما الشركات فلها أبعاد مالية، وبالتالي فإن المصارف اللبنانية ملزمة بالتوقف عن التعامل معها وهناك تفاهم بين كل المصارف بأن تتوقف عن التعامل مع الشركات التي وردت أسماؤها في القانون كما أن مصرف لبنان سيتصرف وفقاً للمعطيات الواردة في القانون الأميركي».

لا تأثير سلبي على الاقتصاد

وقللت المصادر من حجم تأثير هذه العقوبات سلبياً على القدرة المالية للشركات الواردة في القانون، كاشفة أن «معظم هذه الشركات كانت تنتظر ذلك منذ عامين كشركة «تاجكو» وعملت على اتخاذ إجراءات تمكنها من استيعاب وامتصاص تأثير العقوبات عليها وستعمل على إيجاد طرق ووسائل أخرى غير مباشرة للتعامل مع المصارف وإبقاء أموالها واستثماراتها في إطار الدورة الاقتصادية». وكما استبعدت المصادر «أي تأثير لهذه العقوبات على القطاع المالي والمصرفي في لبنان ولا على الاقتصاد اللبناني بشكل عام». وأوضحت أن حصر العقوبات بهذه الأسماء والشركات يعكس حرصاً أميركياً على عدم إلحاق الضرر بالاقتصاد اللبناني والتركيز على الفصل بين لبنان وحزب الله».

إعلانات رسمية

مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

تلغي مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مناقصتين عامتين بواسطة الظرف المختوم حسب التواريخ والمواعيد المحددة تجاه اسم كل منهما وذلك في محطة تل العمارة الزراعية – رياق – البقاع.

اسم المناقصة	التاريخ	الموعد
تلزيم تقديم تجهيزات وأدوات مخبرية Weighting Lysimeter (Science Lysimeter) لزوم فرع الري والرصد الجوي في محطة تل العمارة.	2016/5/12	الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس
تلزيم تقديم تجهيزات وأدوات مخبرية لزوم فرع الري والرصد الجوي في محطة تل العمارة.	2016/5/12	الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الخميس

تل العمارة في 18 نيسان 2016
رئيس مجلس الإدارة – المدير العام
ميشال انطوان افرام
التكليف
792

اعلان
وزارة الزراعة
إعلان تلزيم

تأهيل مشتل الشرقية الزراعي التابع لمصلحة زراعة النبطية

الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء الواقع فيه الرابع والعشرون من شهر أيار 2016 تجري إدارة المناقصات في مركزها الكائن في بناية بيضون – شارع بوردو – الصنايع – بيروت، لحساب وزارة الزراعة – مناقصة تلزيم تأهيل مشتل الشرقية الزراعي التابع لمصلحة زراعة النبطية.

التأمين المؤقت: مليون ليرة لبنانية لا غير.

طريقة التلزيم: تقديم أسعار

تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من قلم مصلحة ديوان المديرية العامة للزراعة – مبنى وزارة الزراعة الكائن في منطقة بئر حسن – مقابل ثكنة هنري شهاب – الطابق لثالث.

يجب ان تصل العروض إلى قلم المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ التلزيم.

المدير العام لإدارة المناقصات
جان العلية
التكليف
790